بحث بعنوان

دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

إعداد

عديله مصطفى محمد العدمات

ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية

قُدِّمت للمسابقة الثانية عشرة للبحث العلمي في مجال الرقابة
المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية
لعام 2018

قائمة المحتويات	
الموضـوع	**الصفحـة**
قائمة المحتويات	1
ملخص الدِّراسة باللغة العربية	3
الفصل الأوَّل: الإطار العام	
المقدِّمة	5
مشكلة البحث وأسئلته	6
أهداف البحث	6
أهميَّة البحث	7
هيكل البحث	7
الفصل الثَّاني: الإطار النظري	
المقدمة	9
مفهوم التنمية المستدامة ونشأتها	9
أهداف التنمية المستدامة	11
مؤشرات التنمية المستدامة	12
كيفية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	14
الفصل الثَّالث: الدراسات السابقة	
المقدِّمة	16
الدِّراسات العربيَّة	16
الدِّراسات الأجنبيَّة	20
ما يميِّز هذه الدِّراسة عن الدِّراسات السابقة	22
فرضيات الدراسة	23
الفصل الرَّابع: منهجيَّة البحث	
المقدمة	24
مصادر جمع البيانات	24

الفصل الخامس: التحليل ومناقشة النتائج	
المقدمة	25
مدى جاهزية واستعداد الحكومة الأردنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	25
دور الأجهزة العليا للرقابة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة.	29
أهم المعوقات التي تحول دون الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	33
تحليل ومناقشة اختبارات الفرضيات	34
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
أوّلاً: النتائج.	36
ثانياً: التوصيات	36
المراجـــع	
أولاً: المراجع العربيَّة.	38
ثانياً: المراجع الأجنبيَّة.	38
ثالثاً: المواقع الإلكترونية.	39

ملخص الدراسة

العدمات، عديلة مصطفى محمد، دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف على دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، كما هدفت إلى معرفة مدى جاهزية واستعداد الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى معرفة أهم المعوقات التي تحول دون الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وقد استخدام الباحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفاً علمياً دقيقاً يهدف إلى تحديد مفهوم التنمية المستدامة نشأتها وأهدافها ومؤشراتها تمهيداً لتحليلها والوصول إلى النتائج ثانياً: المنهج التحليلي الذي يعتمد على معرفة مدى استعداد وجاهزية الجهات الخاضعة للرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن ثم بيان دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة عليها والتأكد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى معرفة أهم المعوقات التي تحول دون الرقابة على تحقيق هذه الأهداف ومن ثم بيان النتائج من اجل الخروج بتوصيات ملائمة.

ومن خلال الإطار النظري للدراسة، وتحليل البيانات، تمكَّن الباحث من الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تضمنت بانه ولكي تقوم الأجهزة العليا بدورها المتوقع منها بالرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كان لابد من تعاون الحكومات مع أجهزتها الرقابية العليا لتحقيق أهداف التنمية وذلك من خلال ما يلي:

1. التركيز على أهمية توثيق القرارات والأوراق والوثائق الخاصة بوضع التنمية المستدامة لدى كافة الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ تلك الأهداف وتقديمها للجهاز الأعلى للرقابة عند الحاجة.
2. إيجاد قاعدة بيانات عن مستوى الأعمال المنجزة في الخطط الاستراتيجية والوطنية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وربطها بمؤشرات قياس الأداء المعتمدة، وتزويد ديوان المحاسبة بنسخه من هذه القاعدة بحيث تكون جزء من منهجية التدقيق للديوان.
3. ضرورة توضيح الربط المباشر بين أهداف ومؤشرات البرنامج التنموي التنفيذي وأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة من اجل تسهيل عملية الرصد والمراقبة في تنفيذ الالتزام السياسي للحكومة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

4. تفعيل التعاون والتنسيق ما بين الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأجهزة العليا للرقابة، والرد على مذكرات طلب البيانات والمعلومات بوقت زمني مقبول.

وعلى ضوء هذه النتائج خلصت الدِّراسة إلى تقديم أهمِّ التوصيَّات التاليَّة:

1. إشراك مندوبي من الأجهزة العليا للرقابة في ورشات العمل التوعوية التي تنفذها اللجان الوطنية العليا للتنمية المستدامة.
2. توضيح إجراءات وترتيبات المساءلة المتعلقة بالأعمال التنفيذية لأهداف التنمية المستدامة لدى كافة الجهات المعنية.
3. التحديد المباشر لمسؤولية التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة خاصة الأهداف التي تتشارك أكثر من جهة حكومية في تنفيذها، ومن ثم تحديد آلية التنفيذ ضمن المدد الزمنية المحددة لتنفيذ هذه الأهداف.
4. إعداد تقارير دورية عن مستويات الإنجاز الفعلية في أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب تحديد المعيقات والعقبات التي تواجه الحكومة عند التنفيذ وإيضاح كيفية التغلب عليها.
5. تحديد آلية للتدقيق على تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة وتوزيعها على الفترة الزمنية لتنفيذ تلك الأهداف.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، الأجهزة العليا للرقابة.

الفصل الأول

دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

مقدمة:

حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام كبير على المستوى العالمي، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم وتتبناها هيئات رسمية وشعبية وأممية تطالب بتطبيقها، فعقدت لأجلها المؤتمرات والقمم والندوات، ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم لا يزال غامضاً كونه يتضمن ابعاداً اجتماعية وبيئية واقتصادية.

ان وضع أهداف للتنمية المستدامة يساعد في العمل على متابعة هذه الأهداف والسعي إلى تحقيقها من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة تعنى بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي ودون الأضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها عملية التنمية، وقد أدى الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بقضايا التنمية المستدامة إلى الضغط على الوحدات الاقتصادية للقيام بمسؤولياتها اتجاه المجتمع، فلم تعد المسؤولية تقتصر على انتاج السلع وتقديم الخدمات وتحقيق الربح المادي فقط بل اصبح دورها يمتد إلى عدة مجالات أخرى مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية وذلك من خلال عدة مؤشرات للتنمية المستدامة تتضمن أبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فعقدت المؤتمرات المتعددة التي بحثت هذا الموضوع كان مؤتمر (استكهولم) الذي انعقد عام 1972 أول مؤتمر للأمم المتحدة لمناقشة المشكلات البيئية والمبادئ الأساسية التي تحكم التنمية المستدامة.

واعتمدت الأمم المتحدة في قمتها السبعين المنعقدة في سبتمبر 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تضمنت برنامج عمل لأجل الأنسان وكوكب الأرض ولأجل الازدهار وتهدف إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية والقضاء على الفقر وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد تضمنت هذه الخطة 17 هدفاً (169) غاية و(232) مؤشر تسري على جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي أهدف وغايات غير قابلة للتجزئة تسعى لتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مشكلة البحث وأسئلته:

نتيجة لانتشار مفهوم التنمية المستدامة لتتلاءم مع التوجه العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يضمن مشاركة اغلب دول العالم لتحقيق هذه الأهداف والتي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تسعى التنمية المستدامة إلى الدمج ما بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية من اجل المساواة بين الجميع لذا كان لا بد من ان يكون هناك دور بارز للأجهزة العليا للرقابة للتأكد من مدى جاهزية الجهات الخاضعة للرقابة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن ثم دراسة دور الأجهزة العليا في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتكمن مشكلة البحث فيما يلي:

- عدم وجود آلية واضحة ومحددة يمكن من خلالها معرفة مدى جاهزية الجهات الخاضعة للرقابة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- صعوبة قياس مؤشرات التزام الجهات الخاضعة للرقابة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- عدم معرفة اهم المعوقات التي تحول دون الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا فقد جاء هذا البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

1. إلى أي مدى يمكن للأجهزة العليا للرقابة ان تساهم في معرفة مدى جاهزية الجهات الخاضعة للرقابة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
2. هل هناك اثر لرقابة الأجهزة العليا للرقابة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
3. ما هي اهم المعوقات التي تحول دون الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. لقد جاءَ هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

أ. التعرف إلى دور الأجهزة العليا للرقابة في تحديد مدى استعداد الجهات الخاضعة للرقابة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب. التعرف إلى دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

ج. التعرف إلى اهم المعوقات التي تحول دون الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في التعرف على:

1. مدى كفاءة وفاعلية الأجهزة العليا للرقابة (ديوان المحاسبة الأردني) في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة كونه الجهة المخولة بالتدقيق على مدى التزام الجهات الخاضعة للرقابة من العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والهدف والمؤشر الذي يعمل عليه.
2. قيام الباحث بتزويد القائمين على اتخاذ القرار بفكرة واضحة عن الفرص الممكنة للرقابة على أهداف التنمية المستدامة واهم المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

وحسب علم الباحث يعد هذا البحث من البحوث السباقة في هذا المجال وبالتالي فان هذا البحث يشكل إطاراً مرجعياً ومصدراً هاماً لتوجيه الأبحاث في المستقبل لتتناول مختلف الموضوعات ضمن الاطار العام للبحث الحالي في الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن.

هيكل البحث:

يهتم البحث الحالي بتحقيق الرقابة على أهداف التنمية المستدامة متعرضاً إلى التعريف بالتنمية المستدامة وأهدافها ومؤشراتها بما يضمن تحقيق هذه الأهداف ومن ثم معرفة مدى استعداد الجهات الخاضعة للرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن ثم الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للتأكد من تحقيقها وتجاوز المعيقات التي تحول دون الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وحسب التفصيل الآتي:

الفصل الأول:

مشكلة البحث، وأهدافه، أهميته هيكله البحث.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لهذا البحث إذ يتطرق إلى التنمية المستدامة مفهومها وأهدافها ونشأتها ومن ثم التعريف بأهم مؤشرات التنمية المستدامة وكيفية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث:

ويتناول الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع إضافة إلى اهم ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة، وفرضيات البحث.

الفصل الرابع:

يتناول هذا الفصل منهجية البحث، ومصادر جمع البيانات.

الفصل الخامس:

يتضمن التحليل ومناقشة النتائج.

الفصل الساسة:

يتضمن ملخصاً لأهم النتائج التي تم التوصل اليها،وأبرز التوصيات المقترحة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المقدمة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والدول النامية وقد عَرف مفهوم التنمية تغيرات عبر الزمن حيث أختلف في تحديد مفهوم التنمية، فهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية وأهمها الاهتمام بالصناعة. في حين أن البنك الدولي يضع تصوراً آخراً للتنمية حيث يصنف العالم وفقاً للدخل الوطني الإجمالي للفرد، فإن النظرة التقليدية للتنمية ركزت على القضايا التنموية وأغفلت جوانب لها دور جوهري في حياة البشرية حاضراً ومستقبلاً أي أن الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فحسب، بل يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل أيضا.

مفهوم التنمية المستدامة ونشأتها:

يعتبر التعريف الوارد في تقرير **برندلاند** عام 1987 والمنشور من قبل اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التي أنشأتها الأمم المتحدة الأكثر شيوعا حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم.[1]

في حين عرفت منظمة الزراعة والأغذية العالمية الفاو التنمية المستدامة بانها إدارة قاعدة الموارد وصرفها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، دون ان تؤدي إلى تدهور البيئة.[2]

---

[1] 1-World Commission on environment and development, our common future Oxford:Oxford University Press.

2 سلام محمد امين،حوكمة الشركات ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة القاهرة، دار النهضة العربية ،2013.

ثم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في عام 1992 في قمة (ريو) أو ما يعرف بقمة الأرض بالبرازيل حيث عرفت بانها هي التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهات احتياجات القرن 21.[3]

من خلال التعاريف السابقة سنخلص بأنها كلها تشترك في (الحاجات – فكرة ان الموارد محدودة والنظر إلى العالم بنظرة كلية والنظر إلى نوعية الحياة كنظام متكامل ومن ثم انعقد مؤتمر قمة الأرض الثاني في نيويورك عام 1997 حيث قدمت فيه مبادئ لمكافحة ارتفاع درجات حرارة الأرض([4])، واستمرت المؤتمرات التي تعنى بالتنمية المستدامة بداءاً من قمة الألفية التي عقدت في مقر الأمم المتحدة اجتمع زعماء العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لمؤتمر قمة الألفية من أجل اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ملزمين بذلك أممهم بإقامة شراكة عالمية جديدة للحد من الفقر المدقع وتحديد سلسلة من الأهداف المحددة زمنيا – بموعد نهائي في عام 2015 – والتي أصبحت تعرف الآن باسم الأهداف الإنمائية للألفية.([5]).وقد تم التوصل في قمة جوهانسبيرغ المنعقدة في جنوب أفريقيا عام 2002 إلى تفاهم حول "التنمية" التي من شأنها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحيلولة دون استمرار تدهور البيئة، وإلى إرساء الأساس لشراكة عالمية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية الأكثر تقدما يرتكز على الاحتياجات المتبادلة والمصالح المشتركة، التي من شأنها ضمان مستقبل صحي لكوكب الأرض حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني، وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن 21، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية المتواصلة. ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية التنوع البيولوجي والتي حضرها أكثر من (100) رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات والمؤسسات.[6]

3 عبدالله خبابة، رابح بوقره، الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية ،التنمية المستدامة ،جامعة الإسكندرية،2009،ص349.
4 أديب، عبد السلام الحوار المتمدن أبعاد التنمية المستدامة باحث اجتماعي .2002
5 أديب، عبدالسلام2002 مرجع سابق.
6 المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي،التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية). مجموعة العمل المعنية بالرقابة على البيئة التابعة للانتوساي 2004.

وقد صادقت 193 دولة عضوة بالأمم المتحدة في سنة 2015 على خطة التنمية المستدامة تحت عنوان تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030،تضمنت الخطة (17) هدفاً و(169) غاية للتنمية المستدامة تسعى الأمم المتحدة لدفع الدول الأعضاء ومساندتها. [7]

أهداف التنمية المستدامة:

في عام 2015 اعتمدت البلدان خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وقد ذُكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/2015 ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من كانون الثاني / 2016، أدرجت أهداف التنمية المستدامة ال 17 في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث تعتبر أهداف التنمية المستدامة بمثابة خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، كما تتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نوجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة، وفضلا عن ترابط الأهداف، وللتأكد من ألا يتخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام 2030. [8] ويوضح الشكل التالي أهداف التنمية المستدامة كما حددت في القمة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة:

المصدر: (الأمم المتحدة 2015)[9]

7 www.un.org/ar/sustinabledevelopment/ar/development.agenda.

8 Jens Martens,"The 2030 Agenda-anew start towards global sustainability?"In Spotlight on Sustainable Development,ed.Jens Martenset al.(Beruit: Development Alternatives With Women For anew Eva (DAWN),Third World Net work (TWN),Social Watch,Global Policy Forum (GPF) and Arab (NGO) Network For Development (ANND),2016.

9 https://www.un.org/sustainable development/ar/sustinable development-goals.

مؤشرات التنمية المستدامة:

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كان لا بد من وجود مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة على مستوى كل دولة على حدا مما يساعد كل دولة في ترتيب أولويات أهداف التنمية المستدامة وفهم تحديات التنفيذ الرئيسة وتحديد الثغرات التي يجب سدها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030،وبحيث يتيح كل مؤشر لكل دولة إمكانية إجراء مقارنة بينها وبين دول المنطقة الواقعة فيها وقد تم تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاث أنواع رئيسة: [10]

المؤشرات الاقتصادية:

1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة، والأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.
2. نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يُعرف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، بأنه الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية، كالأبنية والإنشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل، وينقسم رأس المال الثابت إلى قسمين: تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتكوين رأس المال التعويضي، الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم.
3. نسبة الصادرات إلى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية للمؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي. جموع المساعدة الإنمائية الرسمية: وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض، التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة

10 البريدي،عبد الله بن عبدالرحمن،2016، عبدالله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مئوية من الناتج القومي الإجمالي، واستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات والمساعدة الخارجية.

4. (الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي): يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل مديونية البلدان، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.[11]

المؤشرات الاجتماعية:

1. **معدل البطالة:** يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما. معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.
2. **معدل الأمية بين البالغين:** ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم (15) سنة، والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.
3. **معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي:** وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الأولى والعليا إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.
4. **نسبة السكان في المناطق الحضرية:** ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.[12]
5. **حماية صحة الإنسان وتعزيزها:** أهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان.

---

11 البريدي،عبد الله بن عبدالرحمن،2016، عبدالله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، مرجع سابق.

12 البريدي،عبد الله بن عبدالرحمن،2016، عبدالله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، مرجع سابق.

المؤشرات البيئية:

1. **نصيب الفرد من الأراضي الزراعية:** ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، ونصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، فالزراعة توفر الغذاء وفرص العمل، وتعد المحرك للنمو الاقتصادي، خاصة وانها تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.[13]
2. **التغير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية:** يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، أما العكس فيشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.
3. **التصحر:** قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

كيفية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة هامة للأجهزة العليا للرقابة لأنها تدخل ضمن الاستراتيجيات والسياسات الحكومية، وكذلك انسجاماً مع الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة الصادرة بقرار عن الجمعية العامة لهذه المنظمة رقم (A/70/1) تاريخ 201/9/25 حول البرنامج العالمي الجديد للتنمية المستدامة تحت عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" والذي يهدف إلى بناء مؤسسات فعالة وشفافة خاضعة للمساءلة على جميع المستويات، فكان لا بد للأجهزة العليا للرقابة من القيام بدورها بالرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال ما يلي:

1. التأكد من مدى جاهزية الحكومة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عن مستوى التقدم في تحقيقها، وذلك بعد مراجعة الحسابات الخاصة بعملياتها ومدى مصداقية البيانات التي تنتجها.[14]

14 www.oecd.org/env.

2. الرقابة على الأهداف من اجل معرفة ما اذا كانت الأهداف واقعية وقد بنيت على فهم ودليل صحيح بشان ما يجب عمله، فقد تفحص الأجهزة العليا للرقابة ما اذا كانت الأهداف تغطي نواح رئيسة وكذلك فيما اذا كانت تعكس التزامات دولية، وكما يجب التأكد من ربط الأهداف بالمؤشرات التي وضعتها الحكومة وانها قد بنيت على أساس واضح وفهم علمي سليم للمشاكل الأساسية ومسبباتها.[15]

3. الرقابة على المؤشرات، لمعرفة ما اذا كانت ملائمة ومعقولة ويمكن ذلك من خلال التأكد من ان تكون المؤشرات مناسبة وسهلة التفسير وتستجيب للتغيرات ف القوى المحركة وان تكون سليمة من ناحية تحليلية مبنية على فهم واضح للتنمية المستدامة، ويمكن قياسها.[16]

15 المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي،التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية). مجموعة العمل المعنية بالرقابة على البيئة التابعة للانتوساي 2004. مرجع سابق.

16 الرقابة على التقدم الذي احرز من خلال وضع المؤشرات مقابل الأهداف.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام بعض الباحثين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فاعتبرت المنظمات الدولية كالجمعية العامة للأمم المتحدة في قمتها السبعين المنعقدة عام 2015 والتي تضمنت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بحتمية ان تلتزم الدول بأهداف التنمية المستدامة، حيث أصبحت التنمية المستدامة متطلباً أساسيا تسعى كل الدول لتحقيق أهدافها وقد تعددت وجهات نظر المفكرين والباحثين في تناول موضوع التنمية المستدامة حيث احتلت مكاناً بارزاً على المستويين المحلي والدولي باعتبارها قضية مصيرية تفكر في مستقبل الأجيال القادمة، وعلى الرغم من وجود عدد لا باس به من الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة نشأتها وأهدافها ومؤشراتها في العديد من الدول إلا ان اي من الدراسات التي تم الاطلاع عليها تناولت موضوع دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

الدراسات العربية:

1. **دراسة (حمدان،2016) بعنوان (دور الأجهزة العليا للرقابة المالية المحاسبية في التنمية المستدامة).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم التنمية المستدامة ومراحل تطورها وأهدافها ومؤشراتها ضمن أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والمؤسساتية ومن ثم معرفة دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق،وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة أن يتم وضع استراتيجيات من قبل الدولة تسهم في خفض نسبة الفقر ومعدل الوفيات والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، كما ان على هذه الدول أن تضع سياسة اقتصادية تضمن مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية في أيرادات الدولة دون الاعتماد على قطاع النفط فقط. [17]

17 حمدان، خولة حسين،2016، بعنوان دور الأجهزة العليا للرقابة المالية المحاسبية في التنمية المستدامة ".مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية – كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة، العراق،ع38،ص ص 321-346.

2. **دراسة (شيلي،2014) بعنوان(دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية–دراسة ميدانية في المؤسسة المتنائية بسكيكدة).(18)**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية. ولمعالجة هذا الموضوع تعرضت الدراسة في الجانب النظري لتحديد و تعريف مختلف المفاهيم المتعلقة باستراتيجية الجودة الشاملة والتنمية المستدامة. كما تم التعرض إلى كيفية ترسيخ مبادئ ومفاهيم الجودة الشاملة في العمليات الإنتاجية، وكيفية اعتمادها كاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة. إضافة إلى ذلك تم التطرق إلى مختلف النماذج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بالجودة الشاملة والتي تعمل على التكيف مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التنمية المستدامة .كما سلطت الدراسة الضوء على أهم الأساليب التسعيرية المعنية بتحقيق التنمية المستدامة ّفي المؤسسة المستمدة من مواصفات الأيزو(0999،18000،26000،و14000) تبنين علاقتها بالجودة الشاملة و الفوائد الناتجة جراء تطبيقها من طرف المؤسسات. كما توصلت الدراسة إلى أن استراتيجية الجودة الشاملة اعتمادها من طرف المؤسسة يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامةّ كما حاولت الدراسة الميدانية بالمؤسسة المتنائية بسكيكدة إلى معرفة الدور الاستراتيجي للجودة الشاملة ومدى تبنيها ّ لأبعاد التنمية المستدامة، من خلال الاستبيانات الموزعة على الإدارات الموجودة بالإدارة العليا للمؤسسة، حيث تم تحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) حيث توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة المتنائية بسكيكدة تعتمد على استراتيجية الجودة الشاملة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

18 شيلي،الهام،2014، الهام شيلي، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية-دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر.

3. **دراسة (حسيني،2014) بعنوان(أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية – دراسة حالة بلدية –الحجيرة).**[19]

هدفت الدراسة إلى كشف عن واقع التنمية المحلية في تجسيد وتفعيل العديد من البرامج والمشاريع التنموية على المدى البعيد وذلك من خلال تسخير كافة الإمكانيات والمؤهلات المتاحة في المنطقة من أجل تمكين المواطن من المشاركة في العملية التنموية على المستوى المحلي والاستغلال العقلاني والرشيد في الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة من اجل تحقيق التنمية المستدامة في مختلف قطاعات التنمية، وقام الباحث بدراسة واقع وإسهامات البرنامج التنموية في بلدية الحجيرة، ولاية ورقله من سنة 2012 إلى 2014 ومدى تفعيلها على ارض الواقع وذلك من خلال تجسيد سياسات التنمية الشاملة والمستدامة تبين لنا ان الاستثمار في العمل التنموي امر مهم وخيار لا رجعة فيه في تفعيل وترقية البرامج التنموية على المستوى المحلي من اجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة إضافة إلى ان هناك تحديات ومعيقات تعتبر حجرة عثرة في القيام بالعديد من المشاريع التنموية، كنقص في الدعم المادي خاصة في المشاريع ذات أهمية كبيرة في الوسط المحلي للنهوض بعملية التنمية على المدى البعيد بالرغم من توفر البلدية على إمكانيات جد معتبرة تؤهلها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة والشاملة في كافة قطاعات التنمية.

4. **دراسة (خميسي،2013) بعنوان (أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية–حالة الجزائر).** [20]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الترابط الموجود بين التجارة الدولية وكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى معرفة المعوقات المطروحة أمام الدول العربية والتي تشكل أمامها حاجزاً في التصدير حتى يمكن لها ان تحقق التطابق مع ما تقتضيه المعايير والاتفاقات الدولية، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تحقيق التوافق بين السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تنتهجها الدول العربية والتي من شأنها ان تحسن من تنافسيتها، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الجانب

19 حسيني، مريم،2014،مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية – دراسة حالة بلدية –الحجيرة،رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاصدي مرباح درقله، الجزائر.

20 خميسي، سباع،2013، سباع خميسي، أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية-حالة الجزائر-،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ، الجزائر.

النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من خلال دراسة (حالة الجزائر) وقد توصلت الدراسة إلى ان الدول العربية لا يمكنها في الوقت الحالي إلى الإنتاج الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة نظرا للتكاليف الباهظة التي تتطلبها العملية في الوقت الحالي، كما ان الدول الصناعية تنظر دائما إلى الدول العربية على أنها مصدر هام للموارد الأولية وبالتالي تعمل على تركها كذلك. ومن ابرز ما أوصى به الباحث في هذه الدراسة إلى ضرورة القضاء على كل مظاهر الفساد عن طريق تفعيل أجهزة الرقابة بكل أنواعها، واهميه ان تعمل الدول العربية على إزالة جميع الحواجز والعراقيل التي تعترض التجارة البينية العربية وتفعيل المنطقة العربية للتبادل الحر كمخرج من القيود المفروضة على التجارة الدولية.

5. **دراسة (السالم، 2008) بعنوان:(واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس).**[21]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس (طوباس، طمون، تياسير، عقابا، الفارعة). وقد اتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستخدام بعض الأدوات العلمية مثل الاستبيان وقد عالج الباحث المعلومات الأولية التي توفرت لديه من خلال الاستبانة الميدانية والتي تم تحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS) كما قام الباحث بأجراء بعض المقابلات لتوفير أكبر قدر من المعلومات الأساسية للدراسة بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى المتوفرة من مصادرها المختلفة، وقد تم تقييم واقع التنمية المستدامة في منطقة الدراسة والخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات كان من أهمها عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات العامة في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تميز بعض التجمعات السكانية عن بعضها في منطقة الدراسة، وأظهرت الدراسة وجود ضعف في الخدمات الطبية، حيث تعاني المنطقة بشكل رئيسي من عدم توفر أي مستشفى، إضافة إلى وجود عجز في المراكز الصحية ونقص في الأطباء المتخصصين. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى توجه المجتمع المحلي نحو التوسع العمراني في الأراضي الزراعية، الأمر الذي

21 السالم،غالب،2008، غالب السالم، واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس.رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.

يهدد مستقبل قطاع الزراعة كمورد اقتصادي هام ورئيسي في المنطقة. وأوصت الدراسة بضرورة توزيع الخدمات العامة بشكل عادل في التجمعات السكانية في منطقة الدراسة وخاصة الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية، بالإضافة إلى ضرورة العمل على بناء مستشفى في المنطقة بهدف تقديم الخدمات الطبية . وكذلك ضرورة دعم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في المنطقة لما لهما من دور أساسي ومباشر في عملية التنمية، كما إنه لا بد من العمل على استصلاح الأراضي غير المستغلة بهدف زيادة رقعة الأراضي الزراعية وبالتالي زيادة فرص وإمكانيات التنمية.

الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة (Venkatesh,2015) بعنوان:**

(Sustainable Development as asingle Measure: Case study of Some Developing Asian Countries.[22]**.**

تناولت هذه الدراسة المؤشرات التي تم وضعها في قمة مؤتمر الأرض التي عقدت في ريديوجانييرو عام 1992 لقياس التنمية المستدامة، واعتبرت هذه المؤشرات كمساعدة لمتخذي القرار على مختلف المستويات ويعرض الباحث في هذه الورقة معرفة كيف يمكن وضع مؤشر ثبات كلي لأي بلد، أخذا بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والبنية التحتية عند وضع هذا المؤشر، وكانت منهجية الباحث تطبيق هذه المؤشرات على (12) دولة نامية في أسيا حيث تعتبر التنمية المستدامة حيوية في السنوات القادمة، تمت المقارنة بين الدول باستخدام المؤشرات المعنية لكل دولة وقد توصلت الدراسة إلى ان المقارانات قد لا يكون لها معنى لأنها لا تقيس حالة دولة عند نقطة معينه لكنها تغطي مسار يجب تتبعه عبر الوقت في منحنى التنمية المستدامة الذي يتم المقارنة فيه، كما ان هذه المؤشرات ممكن ان تكون أداة جيدة للتخطيط لمتخذي القرار على اختلاف المستويات الحكومية.

22 Venkatesh, G ,2015, Sustainable Development as asingle Measure: Case study of Some Developing Asian Countries,Problems of Sustainable Development,2/2015,PP31-42.

2. دراسة (Lorenza, et al.,2015) بعنوان:

(Assessing SDGs: Anew Methodology To Measure Sustainability).

ركزت هذه الورقة على مشروع تقييم سياسات وخطط أهداف التنمية المستدامة، خاصة التقييم الكمي لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والتي وضعت من قبل الأمم المتحدة في شهر سبتمبر لعام 2015، وينقسم المشروع إلى جزئين الجزء الأول يحسب المؤشرات لجميع أهداف التنمية المستدامة في (139) دولة ثم اشتقاق ابعاد إضافية للمؤشرات حسب التيار العالمي للاستدامة، مما يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف اليوم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت معايير البيئة حول العالم، والجزء الثاني يهدف إلى تقييم الاتجاهات المستقبلية للتنمية للعالم بحلول عام 2030، تقييم أهداف التنمية المستدامة تم تنفيذها من خلال رؤية ديناميكية متكررة ذات توازن عكسي في نموذج الاقتصاد الكلي الذي يتضمن المؤشرات الاجتماعية والبيئية، والهدف النهائي هو لإبراز التحديات المستقبلية التي لم تعالج في خمسة عشر سنة القادمة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية وتحليل التكلفة والمنفعة لسياسات معينة لإنجاز الأهداف المقترحة.

هذه الورقة تمثل منهجية ونتائج التقييم بأثر رجعي متضمنة خطوات رئيسية:

1. فحص المؤشرات المؤهلة للأهداف التي وضعت من قبل الأمم المتحدة.
2. جمع البيانات من مصادر ذات العلاقة.
3. تنظيم الأبعاد الثلاثة للتنمية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).
4. التطبيع للمقاييس الشائعة.
5. تجميع المؤشرات (25) في المؤشرات المركبة بواسطة الأعمدة وكذلك الأبعاد المتعددة للمؤشرات.
6. والجزء الأخير يلخص أداء التنمية في البلدان كما هو مقترح في البلدان قيد البحث وسط شمال أوروبا(السويد ونيروى والسويد أول ثلاثة)، وأغلب الدول الأوروبية مثلا (المانيا وبريطانيا وكان أداؤها البيئي غير كافي واحتلت كندا المرتبة (24) وأمريكا المرتبة (52) من بين الدول المتطورة، أما الدول الناشئة في ترتيب الاستدامة فقط احتلت البرازيل 43 وروسيا (45) والصين في المرتبة (80) والهند في المرتبة (102) بسبب التركيبة الاجتماعية المعقدة، من حيث الاستدامة الشاملة

فقد احتلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (جمهورية أفريقيا الوسطى المشتركة وتشاد) تحتل المراكز الأخيرة في الترتيب. [23]

3. دراسة (Simon,et al.,2007) بعنوان:

(Weak and Strong (Sustainability In The SEEA: Concepts and Measurement) [24]

تناولت الدراسة احدث دليل دولي لمحاسبة البيئة أو ما يعرف بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة أو ما يعرف ب (SEEA) الصادر عن الأمم المتحدة وأخرون عام 2003 والذي يمكن استخدامه لقياس نقاط القوة والضعف في التنمية المستدامة، لفهم الاختلافات بين التنمية القوية والضعيفة لتحديد ما اعتبر أفضل الممارسات الحالية لقياس ومعرفة الفرق والعلاقة بين مناقشات (SEEA) 2003 وبين دراستنا الحالية والتي تعتبر مهمة جداً لتغطية الفروقات الحاصلة بين معرفة الأساسيات والمؤشرات للتنمية المستدامة وتجربة تطبيق هذه المبادئ.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من تغطية مجموعة كبيرة جداً من المفاهيم والمؤشرات لتطبيق التنمية المستدامة في هذا الدليل وقياس هذه المؤشرات فيما اذا كانت ضعيفة أو قوية الا انه هناك فروقات بين الدليل النظري وبين التطبيق العملي لهذا الدليل.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها قد تكون من اول الدراسات التي تبحث موضوع الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من قبل الأجهزة العليا للرقابة، كونها الجهة الرقابية المسؤولة عن الرقابة على الوزارات والمؤسسات الحكومية الرسمية والعامة، وتسعى هذه الدراسة إلى اللقاء الضوء على مدى جاهزية الحكومة لتطبيق أهداف التنمية المستدامة و إلى الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

23 Campagnolo,Lorenza,Carraro,Carlo,Eboli,Fabio& Farina,Luca,2015, Assessing SDGs: Anew Methodology To Measure Sustainability,Paper presented at the United Nation Summit On Sustainable Development Goals,New Yourk,Septemper 25,2015.

24 Dites,Simon& Neumayeer,Eric,2007,Weak and Strong Sustainability In The SEEA: Concepts and easurement,Ecological Economics,No,61,Vol 4, Issue 2007,PP 617-626.

فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على عدة فرضيات وتنص على ما يلي:

الفرضية الأولى :

لا يوجد هناك رقابة على أهداف التنمية المستدامة من قبل الأجهزة العليا للرقابة (ديوان المحاسبة الأردني):

الفرضية الثانية :

لا يوجد هناك دور للأجهزة العليا للرقابة في معرفة مدى استعداد الجهات الخاضعة للرقابة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة:

لا يوجد هناك معوقات تحول دون الرقابة على أهداف التنمية المستدامة لدى الأجهزة العليا للرقابة (ديوان المحاسبة الأردني).

الفصل الرابع
منهجية البحث

المقدمة:

يحتوي هذا الفصل توضيحاً لمنهجية البحث المتبعة، بحيث يحتوي على مصادر جمع البيانات واستعراض الأدبيات المتعلقة بالتنمية المستدامة مفهومها ونشأتها وأهدافها ومؤشرات التنمية المستدامة.

المنهجية ومصادر جمع البيانات:

ولأغراض تحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث في إعداد هذا البحث منهجين هما:

1. المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفاً علمياً دقيقاً يهدف إلى تحديد مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ومؤشراتها تمهيداً لتحليلها والوصول إلى النتائج.
2. المنهج التحليلي الذي يعتمد على معرفة مدى استعداد وجاهزية الجهات الخاضعة للرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن ثم بيان دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة عليها والتأكد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى معرفة أهم المعوقات التي تحول دون الرقابة على تحقيق هذه الأهداف ومن ثم بيان النتائج من اجل الخروج بتوصيات ملائمة.

الفصل الخامس

التحليل ومناقشة النتائج

مقدمة:

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال اجتماع رفيع المستوى عقد بشهر سبتمبر عام 2015 أهداف التنمية المستدامة والتي بلغ عددها (17) هدفاً وعرفت رسمياً باسم (تغيير عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030).

ويعتبر الأردن من أوائل الدول التي عملت على الصعيد العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وقد أحرزت تقدما كبيراً خلال السنوات العشر الأولى، ولا سيما في مجال القضاء على الفقر وصحة الأم والطفل والأمراض السارية والتعليم الابتدائي الشامل والبيئة المستدامة.

وقبل البدء بالحديث عن دور الأجهزة العليا للرقابة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة، لا بد من مراجعة مدى جاهزية واستعداد الحكومة الأردنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهو ما سيتم الحديث عنه لاحقا.

مدى جاهزية واستعداد الحكومة الأردنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

شكل الدور الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق برصد ورقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة جوهر موضوع من الموضوعين الرئيسيين لاجتماع الإنكوساي الثاني والعشرين الذي انعقد في مدينة أبوظبي عام 2016 [25] حيث أكد المؤتمر على الاهتمام الكبير الذي توليه الأجهزة العليا للرقابة حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد المناهج الأربعة التالية:

- رصد مدى استعداد وجاهزية الحكومات الوطنية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- القيام بعمليات الرقابة على الأداء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.
- المساهمة في تحقيق الهدف (16) الذي ينص على بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة.
- إمكانيات اضطلاع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدور نموذجي في الشفافية والمساءلة في تنفيذ مهامها.

25 إعلان ابو ظبي للمؤتمر الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية الثاني والعشرين ،مؤتمر الانكوساي، من7-2016/12/11.

وتمثل أهداف التنمية المستدامة 2030 أهدافا مهمة وضرورية بالنسبة للأردن لتحقيق التطور والازدهار في كافة القطاعات الاقتصادية؛ حيث أنها تساعد الحكومة في وضع الخطط الاستراتيجية وبرامج العمل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه الأردن خاصة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة المحيطة إلى جانب نقص التمويل لتنفيذ برامج وأنشطة خطة التنمية المستدامة. ولهذا فقد تم تشكيل فريق عمل من مدققي ديوان المحاسبة لمراجعة الإجراءات التحضيرية من قبل الحكومة الأردنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، وذلك للتأكد من مدى جاهزية الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال:

- التحقق من مدى كفاية وشمولية الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة للتخطيط لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل عام.
- مراجعة وتقييم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة للتخطيط لتنفيذ الهدف السادس المتعلق بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي.
- مراجعة وتحليل الإجراءات التي ستعتمدها الحكومة في إيجاد آلية لقياس ومراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد شمل نطاق مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة العديد من المجالات كان أبرزها ما يلي:

- الإجراءات والقرارات المتخذة بخصوص الالتزام السياسي والمسؤولية الوطنية المترتبة عليها بما يتماشى مع التنمية المستدامة.
- الإجراءات التي تم اتخاذها في نشر الوعي بأهمية أهداف التنمية المستدامة وتشجيع الحوار مع الأطراف ذات العلاقة خاصة الأطراف غير الحكومية.
- الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والواجبات المتعلقة بتنفيذ التنمية المستدامة على المستوى الوزاري او اي مستويات أخرى ذات علاقة، إلى جانب الإجراءات المتخذة في التوزيع الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية، وتأسيس ترتيبات المساءلة لتنفيذ هذه الأهداف.

- الإجراءات والقرارات المتخذة بإعداد الخطط اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتضمن تحديد أدوار مختلف الأطراف ذات العلاقة، وتحديد كيفية تنفيذ الأهداف والغايات بشكل متسق ومتكامل.
- الإجراءات المتعلقة بتصميم وتأسيس أنظمة لقياس ومراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في تنفيذ الهدف السادس المتعلق بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي.[26]

وكانت من ابرز النتائج التي توصل اليها فريق عمل ديوان المحاسبة بعد عمل مراجعة للإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الوزارة المسؤولة عن التنظيم والتنسيق والإشراف على الأعمال المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن، حيث يترأس وزير التخطيط اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة ووزير البيئة يكون نائباً له ويتمثل الالتزام السياسي للأردن بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال التوقيع من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين على قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الذي تم التوقيع عليه من قبل قادة معظم الدول، كما أن الأردن ملتزم بتطبيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تضمين هذه الأهداف ضمن أهداف الأجندة الوطنية (2007-2017) للحكومات الأردنية المتعاقبة ورؤية الأردن 2025، وتم إنشاء اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في عام 2002 منذ بداية أهداف الألفية يمثل التزام الحكومة الأردنية بتنفيذ التزاماتها الدولية وتم إضافة ممثلين عن الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني ضمن عضوية اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة وكذلك تم عمل خارطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ويتم حاليا ترجمتها إلى خطة عمل لتنفيذ.

أهداف التنمية المستدامة. واتبعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي كونها الجهة المسؤولة عن التنظيم والتنسيق والإشراف على الأعمال المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن إعلام جميع الأطراف المعنية بتنفيذ أجندة 2030 من خلال عقد ورشة عمل وحملة مشاورة وطنية في شهر آذار عام 2016 تم فيها إشراك عدد كبير من أصحاب المصلحة ممثلين عن مختلف القطاعات(القطاع العام، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني، النساء، الشباب، الاكاديميين،

26 المصدر : تقارير ديوان المحاسبة الأردني.

البرلمانيين، وبحضور عدد من المؤسسات الدولية) لتمهيد السبيل لتنفيذ خطة 2030، كما التزام وزير التخطيط والتعاون الدولي بصفته رئيس اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في الأردن بحضور الاجتماعات والندوات وتزويد الأمم المتحدة بالتقارير والمعلومات اللازمة.

أما فيما يتعلق بمراجعة وتقييم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة للتخطيط لتنفيذ الهدف السادس المتعلق بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي فقد تبين بأنه قد تم تبليغ وزارة المياه والري بتنفيذ الجزئية الخاصة بقطاع المياه ضمن أهداف التنمية المستدامة من خلال مشاركة الوزارة بالورشة التوعوية التي عقدتها وزارة التخطيط والتي بناء عليها تم تحديد المسؤولية الوطنية بتنفيذ الأطراف المعنية لأهداف التنمية المستدامة، كما تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه للسنوات (2016-2025) وتم ربطها بأهداف التنمية المستدامة. تم تشكيل لجنة وطنية للمياه عام 2015 من كافة الجهات المعنية بقطاع المياه حيث يرأس هذه اللجنة أمين عام وزارة المياه وتضم ممثلين عن سلطة المياه، وسلطة وادي الأردن، وزارة الزراعة، وزارة التخطيط، وزارة الصحة ودائرة الإحصاءات العامة، ومن مهام هذه اللجنة تأمين البيانات الضرورية لمؤشرات قياس الأداء الخاصة بالتنمية المستدامة للهدف السادس.

مما سبق يمكننا القول بان الحكومة الأردنية قد أصبحت جاهزة إلى حد ما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة حيث تم إعداد خارطة الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل وزارة التخطيط حيث تضمنت (11) محوراً، واعتمدت على الترتيبات المؤسسية القائمة لتنفيذها برئاسة اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة، كما تم تشكيل (18) مجموعة عمل تتبع للجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة يتمثل الهدف من أنشاءها بالتخطيط اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية وتوزيع مسؤوليات التنفيذ بينها إلى جانب متابعة تنفيذ تلك الأهداف مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، واعتبار مخرجات البرنامج التنموي التنفيذي للحكومة المرجعية في إعداد موازنة الدولة وستكون آلية تحقيق أهداف 2030 ضمن هذا البرنامج، وتوجيه التمويل الخارجي نحو هذا البرنامج ويعتبر المرجع في الحصول على المساعدات الخارجية. وكما يمكن احتساب كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام سيناريوهات مبنية على نماذج رياضية. وكذلك يمكن للحكومة إضافة أهداف و مؤشرات التنمية المستدامة إلى الأهداف والمؤشرات المتاحة إلى البرنامج التنموي التنفيذي الحالي و سيكون جاهزا خلال عام 2019.

دور الأجهزة العليا للرقابة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ديوان المحاسبة الأردني):

يقع على عاتق الأجهزة العليا للرقابة العمل على متابعة تنفيذ دولها لأهداف التنمية المستدامة، ونظرا لاتساع نطاق أهداف التنمية المستدامة في العديد من المسائل التي تقع ضمن نطاق عمل الأجهزة العليا للرقابة سواء من خلال الرقابة المالية او رقابة الالتزام او رقابة الأداء كان لا بد ان يكون للأجهزة العليا للرقابة دور فعال في دعم بلدانها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن أي تقدم في تحقيق هذه الأهداف، ويمثل ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية الجهاز الأعلى للرقابة على جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية والعامة وذلك بموجب المادة (19) من الدستور ويقوم بالتدقيق على الدوائر الحكومية بموجب قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952 وتعديلاته، حيث حددت مهام ديوان المحاسبة حسب ما ورد بالمادة (3) من القانون أعلاه وتشمل ما يلي [27]:

- مراقبة واردات الدولة ونفقاتها وحساب الأمانات والسلف والقروض والتسويات والمستودعات.
- تقديم المشورة في المجالات المحاسبية.
- الرقابة على قانونية وفعالية أنفاق الأموال العامة.
- التأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- التثبت من أن القرارات والإجراءات الإدارية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تتم وفقاً للتشريعات النافذة.

كما بينت المادة (4) من القانون أعلاه الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة وكما يلي:

- الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة.
- المجالس البلدية والقروية ومجالس الخدمات المشتركة.
- أي جهة يقرر مجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق حساباتها.

27 قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952 وتعديلاته.

وقد مارس ديوان المحاسبة الأردني دوره الرقابي الذي كفله له الدستور بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال قيامه بالرقابة المالية ورقابة الأداء أو الرقابة الشاملة للتأكد من تنفيذ الحكومة بعض أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة وذلك من خلال اتباع جميع المعايير المتبعة من قبل الأجهزة العليا للرقابة، على سبيل المثال معايير الانتوساي أو آية معايير وطنية أخرى، وقد اتبع ديوان المحاسبة الأردني الأهداف التي تم وضعها من قبل الأمم المتحدة 2030 كأساس للتنفيذ وتحديد الأهداف التي نرغب في تحقيقها ومن ثم وضع المؤشرات التي تتناسب طبيعة الهدف بحيث يمكن من خلالها قياس مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف.

وقد تضمنت بعض الخطط الموضوعة من قبل الديوان تشكيل فرق عمل للرقابة على تنفيذ الحكومة لأهداف التنمية المستدامة بشكل رئيسي وذلك بهدف دراسة مدى كفاءة وفعالية الوزارات والدوائر الحكومية في إدارة وتنفيذ المشاريع الممولة من الموازنة العامة، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. [28]

وقد تم وضع أهداف رئيسية وأهداف فرعية لكل فريق وتحديد مجال ونطاق التدقيق لكل مهمة من مهام فرق العمل ومن ابرز الأهداف الفرعية هو قياس مدى قدرة الوزارات والدوائر الحكومية المعنية على الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة، وكذلك قياس مدى انسجام السياسات والتشريعات والمعايير المطبقة في هذه الوزارات مع السياسات والمعايير الدولية وأخيراً التحقق من مدى مساهمة نتائج المشاريع في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، وفيما يلي امثله تطبيقية على بعض المشاريع التي تم الرقابة عليها للتأكد من تنفيذ الحكومة لأهداف التنمية المستدامة:[29]

28 المصدر : تقارير ديوان المحاسبة.

29 المصدر : تقارير ديوان المحاسبة.

1. **قطاع النفايات:**

(يرتبط بالهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة) فصل وجمع النفايات المنزلية في أمانة عمان الكبرى:

تتمثل المشاكل المتعلقة بالنفايات في الأردن بزيادة توليد النفايات وعدم فصل النفايات المنزلية من المصدر بصورة منهجه بالإضافة إلى أن التخلص من النفايات الخطرة ما زال ضعيفا ويتم بشكل غير قانوني، كما أن اختيار مواقع مكب النفايات على سبيل المثال (قريب من الأحواض المائية) مما يؤدي إلى تسرب عصارة النفايات من المكبات. وللتغلب على هذه المشكلة تم عمل مشروع لإعادة تدوير النفايات السلبة بالتعاون ما بين كلا من وزارة البيئة ووزارة البلديات وأمانة عمان الكبرى، ويهدف المشروع إلى تعريف المجتمع المحلي بمبدأ فصل النفايات من المصدر أو فرز كل او جزء من النفايات بغرض أعادة تدويرها وإطالة عمر مكب النفايات الصلبة بتقليل كمية النفايات الواردة اليه ورفع الوعي البيئي.

وبعد التدقيق على المشروع تبين قيام أمانة عمان الكبرى بالشراكة مع القطاع الخاص لإجراء دراسة لوضع استراتيجية بعيدة المدى لفرز النفايات المنزلية من المصدر، مما أدى إلى تأجيل العمل بالمشروع إلى حين وضوح الرؤيا الخاصة بإدخال القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة.

مما سبق يتبين عدم وجود التخطيط السليم من حيث إعداد رؤيا واضحة لإشراك القطاع الخاص بتنفيذ المشروع، وعدم التنسيق المسبق ما بين كل من أمانة عمان الكبرى وما بين كلا من وزارتي البيئة والبلديات.

2. **قطاع المياه:**

لمساعدة الجهود الرامية إلى تنفيذ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال زيادة كفاءة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وتحسين نوعية المياه بشكل كبير والحد من التلوث مما يؤدي إلى تحسين نوعية المياه بشكل كبير والحد من التلوث البيئي مما يؤدي إلى رفاه الأنسان.

تم إجراء التدقيق القانوني ومراجعة الأداء لمعاملة مياه الصرف الصناعية والمنزلية ووضعها لتحقيق الأهداف التالية: [30]

30 المصدر : تقارير ديوان المحاسبة.

1. تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للمياه (2016–2025) متضمنة سياسات قطاع المياه وتم ربطها بأهداف التنمية المستدامة.
2. الاعتماد على البرنامج التنموي التنفيذي (خطة الحكومة) لتنفيذ رؤية الأردن 2025 فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج المتعلقة بقطاع المياه في الأردن.
3. يتم حالياً إعداد خطة تشغيلية (Action Plan) من قبل وزارة المياه والري لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمياه (2016–2025) متضمنة مؤشرات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بمياه الشرب والصرف الصحي إلى جانب تحديد قيمة سنة الأساس لتلك المؤشرات.

وبعد التدقيق تبين عدم وضوح الربط بين غايات ومؤشرات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة وأهداف ومؤشرات قطاع المياه والصرف الصحي ضمن البرنامج التنموي التنفيذي الأول (2016–2019) مما يظهر وجود صعوبة واضحة في متابعة التزام الجهات المعنية بقطاع المياه بتنفيذ ما هو مطلوب منها ضمن أجندة التنمية المستدامة 2030، كما انه لا يوجد ما يظهر اتخاذ إجراءات تتعلق بتحديد واضح للمسؤوليات المناطة بكل جهة من الجهات المعنية بقطاع المياه والصرف الصحي خاصة عند وجود مسؤوليات مشتركة بين تلك الجهات مع العلم بوجود تداخلات في صلاحيات ومهام هذه الجهات من الناحية التشريعية والتنظيمية الأمر الذي قد يشير لاحقاً إلى تزايد ضعف التنسيق والتنفيذ للمشاريع والبرامج المتعلقة بقطاع المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى وجود حاجة إلى توضيح وتوثيق ترتيبات المساءلة بين الجهات المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمدى الالتزام بما هو مخطط والمراقبة على الأعمال المنفذة، ومن ثم رقابة الأجهزة العليا للرقابة للتأكد من الالتزام بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذلك وجود حاجة إلى تفعيل مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن وخاصة الجهات الرقابية الخارجية (ديوان المحاسبة الأردني).

أهم المعوقات التي تحول دون رقابة الأجهزة العليا للرقابة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة:

1. عدم وجود ربط المباشر بين أهداف ومؤشرات البرنامج التنموي التنفيذي وأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة من اجل تسهيل عملية الرصد والمراقبة في تنفيذ الالتزام السياسي للحكومة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومن ثم الرقابة عليها.
2. لا يتم إشراك مندوبي من الأجهزة العليا للرقابة في ورشات العمل التوعوية التي تنفذها اللجان الوطنية العليا للتنمية المستدامة.
3. لا يتم إعداد تقارير دورية عن مستويات الإنجاز الفعلية في أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب تحديد المعيقات والعقبات التي تواجه الحكومة عند التنفيذ وإيضاح كيفية التغلب عليها.
4. عدم توضيح إجراءات وترتيبات المساءلة المتعلقة بالأعمال التنفيذية لأهداف التنمية المستدامة لدى كافة الجهات المعنية.
5. عدم تفعيل التعاون والتنسيق ما بين الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأجهزة العليا للرقابة.
6. تباطؤ الجهات الخاضعة للرقابة في الرد على مذكرات طلب البيانات والمعلومات بوقت زمني مقبول.

تحليل ومناقشة اختبار فرضيات :

البحث:

في ضوء فرضيات وأهداف البحث التي تم تحديدها في الفصل الأول والتي تهدف إلى التعرُّف على دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ، كما هدفت إلى معرفة مدى جاهزية واستعداد الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، بالإضافة إلى معرفة أهم المعوقات التي تحول دون الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وبعد استخدام المنهج الوصفي لتحديد المفاهيم الواردة في البحث ووصفها وصفاً علمياً دقيقاً تم من خلاله تحديد مفهوم التنمية المستدامة نشأتها وأهدافها ومؤشراتها ، وبعد الرجوع للمنهج التحليلي وذلك بأخذ حالات عملية تطبيقية للرقابة على اهدفا التنمية المستدامة تبين ما يلي:

الفرضية الأولى :

لا يوجد هناك رقابة على أهداف التنمية المستدامة من قبل الأجهزة العليا للرقابة (ديوان المحاسبة الأردني):

وباستعراض الاطار النظري والحالات التطبيقية لدور الأجهزة العليا للرقابة (ديوان المحاسبة الأردني) في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة تبين بانه هناك رقابة قليلة الفاعلية للأجهزة العليا للرقابة (ديوان المحاسبة الأردني) بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة ولكن لابد من تعاون الحكومات مع أجهزتها الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة.

الفرضية الثانية :

لا يوجد هناك دور للأجهزة العليا للرقابة في معرفة مدى استعداد الجهات الخاضعة للرقابة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

هناك دور للأجهزة العليا للرقابة في معرفة مدى استعداد الجهات الخاضعة للرقابة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال الرجوع الى الخطط الاستراتيجية والأوراق والوثائق الخاصة بوضع التنمية المستدامة لدى الجهات الخاضعة للرقابة ، التأكد من التزام الجهات الخاضعة للرقابة من توفير قاعدة بيانات عن مستوى الأعمال المنجزة في الخطط الاستراتيجية والوطنية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة:

لا يوجد هناك معوقات تحول دون الرقابة على أهداف التنمية المستدامة لدى الأجهزة العليا للرقابة (ديوان المحاسبة الأردني).

تبين من خلال البحث والتحليل للحالات العملية وجود العديد من المعوقات التي تحول دون الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في الأجهزة العليا للرقابة (ديوان المحاسبة الأردني) من ضمنها عدم إشراك موظفي الأجهزة العليا للرقابة في ورش العمل التوعوية التي تنفذها اللجان الوطنية العليا للتنمية المستدامة، وعدم توضيح إجراءات وترتيبات المساءلة المتعلقة بالأعمال التنفيذية لأهداف التنمية لدى كافة الجهات المعنية.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

ولكي تقوم الأجهزة العليا بدورها المتوقع منها بالرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كان لابد من تعاون الحكومات مع أجهزتها الرقابية العليا لتحقيق أهداف التنمية وذلك من خلال ما يلي:

1. التركيز على أهمية توثيق القرارات والأوراق والوثائق الخاصة بوضع التنمية المستدامة لدى كافة الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ تلك الأهداف وتقديمها للجهاز الأعلى للرقابة عند الحاجة.
2. إيجاد قاعدة بيانات عن مستوى الأعمال المنجزة في الخطط الاستراتيجية والوطنية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وربطها بمؤشرات قياس الأداء المعتمدة، وتزويد ديوان المحاسبة بنسخه من هذه القاعدة بحيث تكون جزء من منهجية التدقيق للديوان.
3. ضرورة توضيح الربط المباشر بين أهداف ومؤشرات البرنامج التنموي التنفيذي وأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة من اجل تسهيل عملية الرصد والمراقبة في تنفيذ الالتزام السياسي للحكومة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
4. تفعيل التعاون والتنسيق ما بين الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأجهزة العليا للرقابة، والرد على مذكرات طلب البيانات والمعلومات بوقت زمني مقبول.

ثانياً: التوصيات:

1. إشراك مندوبي من الأجهزة العليا للرقابة في ورشات العمل التوعوية التي تنفذها اللجان الوطنية العليا للتنمية المستدامة.
2. توضيح إجراءات وترتيبات المساءلة المتعلقة بالأعمال التنفيذية لأهداف التنمية المستدامة لدى كافة الجهات المعنية.
3. التحديد المباشر لمسؤولية التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة خاصة الأهداف التي تتشارك أكثر من جهة حكومية في تنفيذها، ومن ثم تحديد آلية التنفيذ ضمن المدد الزمنية المحددة لتنفيذ هذه الأهداف.

4. إعداد تقارير دورية عن مستويات الإنجاز الفعلية في أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب تحديد المعيقات والعقبات التي تواجه الحكومة عند التنفيذ وإيضاح كيفية التغلب عليها.
5. تحديد آلية للتدقيق على تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة وتوزيعها على الفترة الزمنية لتنفيذ تلك الأهداف.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. سلام، محمد امين،حوكمة الشركات ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة القاهرة، دار النهضة العربية،2013.
2. عبدالله خبابة، رابح بوقره، الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية التنمية المستدامة جامعة الإسكندرية،2009،ص349.
3. أديب، عبد السلام الحوار المتمدن أبعاد التنمية المستدامة باحث اجتماعي 2002.
4. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي،التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية). مجموعة العمل المعنية بالرقابة على البيئة التابعة للانتوساي 2004.
5. البريدي،عبد الله بن عبدالرحمن،2016، عبدالله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.
6. السالم،غالب،2008، غالب السالم، واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس.رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.
7. شيلي،الهام،2014، الهام شيلي، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية–دراسة ميدانية في المؤسسة المتنائية بسكيكدة.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر.
8. حسيني، مريم،2014،مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية – دراسة حالة بلدية –الحجيرة،رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاصدي مرباح درقله، الجزائر.
9. خميسي، سباع،2013، سباع خميسي، أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية–حالة الجزائر–،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
10. حمدان، خولة حسين،2016، بعنوان دور الأجهزة العليا للرقابة المالية المحاسبية في التنمية المستدامة ".مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية – كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة الكوفة، العراق،ع38،ص ص 321–346.

11. إعلان ابو ظبي للمؤتمر الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية الثاني والعشرين مؤتمر الانكوساي، من7-2016/12/11.
12. صدر قانون ديوان المحاسبة رقم 28 لسنة 1952 استنادا لأحكام المادة (119) من الدستور الأردني.
13. تقارير ديوان المحاسبة الأردني المنشورة على الموقع الرسمي للديوان، http://www.audit-bureau.gov.jo/ar/pages/default.aspx.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Jens Martens,"The 2030 Agenda-anew start towards global sustainability?"In Spotlight on Sustainable Development,ed.Jens Martenset al.(Beruit: Development Alternatives With Women For anew Eva (DAWN),Third World Net work (TWN),Social Watch,Global Policy Forum (GPF) and Arab (NGO) Network For Development (ANND),2016.
2. Venkatesh, G ,2015, Sustainable Development as asingle Measure: Case study of Some Developing Asian Countries,Problems of Sustainable Development,2/2015,PP31-42.
3. Dites,Simon& Neumayeer,Eric,2007,Weak and Strong Sustainability In The SEEA: Concepts and easurement,Ecological Economics,No,61,Vol 4, Issue 2007,PP 617-626.
4. Campagnolo,Lorenza,Carraro,Carlo,Eboli,Fabio& Farina,Luca,2015, Assessing SDGs: Anew Methodology To Measure Sustainability,Paper presented at the United Nation Summit On Sustainable Development Goals,New Yourk,Septemper 25,2015.
5. Commission on Environment and Development (WCED), published in 1987 by the United Nations through the Oxford University Press.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. www.un.org/ar/sustinabledevelopment/ar/development.agenda
2. https://www.un.org/sustainable development/ar/sustinable development-goals.
3. www.oecd.org/env.